J. Agric. & Env. Sci. (Damanhour University) 2023, 22(3): 223-240
Print: ISSN 1687-1464 Online: 2735-5098

المشروعات الزراعية الصغيرة ودورها في دعم التنمية المستدامة بمحافظة مطروح

شيماء سالم الصادق[1] ومحمد سالم سرحان[2] وجابر عبد العاطي محمد على[3]

[1] معهد الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة دمنهور
[2] قسم الاقتصاد الزراعي، مركز بحوث الصحراء
[3] قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة دمنهور

الملخص العربي:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المشروعات الصغيرة بمحافظة مطروح ودورها في دعم التنمية المستدامة والحد من الفقر وتحسين المستوى المعيشي. ولتحقيق هذا الهدف تم تطوير استبيان لهذا الغرض. وأوضحت الدراسة أن مشروعات الانتاج الحيواني وبالأخص الدواجن قد استحوذت على النسبة الأكبر لهذه المشروعات تليها معاصر الزيتون ثم أخيراً مصانع التمور.

وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة قدرة المشروعات الصغيرة على توفير فرص عمل إما دائمة أو مؤقتة وكذلك زيادة دخل الأسرة وبالتالي تحسين المستوى المعيشي بالإضافة إلى توفير منتجات هذه المشروعات في أماكن عملها بأسعار تناسب الجميع. وبغض النظر عن مدى معرفة هذه المشروعات بالقوانين البيئية المنظمة لعملهم إلا أن هذه المشروعات لها كفاءة عالية في التخلص من المخلفات.

أوصت الدراسة بضرورة تحفيز جميع الفئات العمرية للبدء في إنشاء مشاريعهم الخاصة مع توفير حلول تمويلية بديلة ومبتكرة، كما أوصت الدراسة بضرورة توفير التدريب اللازم لهذه المشروعات وكذلك تدريب السيدات على بعض الحرف اليدوية.

الكلمات الدليلية:المشروعات الصغيرة، التنمية المستدامة، الفقر، البطالة، محافظة مطروح.

مقدمة:

نظراً للأهمية التي تمثلها المشروعات الصغيرة والمتوسطة للاقتصاد المصري وقدرتها على الحد من مشكلة البطالة، فقد بدأت الحكومة بدعم هذه المشروعات بمجموعة من القوانين أهمها قانون تنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر رقم (141) لعام 2004. وفي عام 2011 ما يقرب من نصف البنوك المصرية بدأت في تقديم الخدمات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق إنشاء وحدة الخدمات المصرفية لهذه المشروعات. وكان من أهم الأدوار المنوط بها هذه الوحدات هي: عمل دورات تدريبية لموظفي البنوك وأصحاب المشروعات الصغيرة، دراسة التجارب الرائدة في البلدان الأخرى، نشر التجارب الناجحة لهذه المشروعات، إطلاق بوابة المشروعات الصغيرة وعمل ندوات ومناقشات حول أهم القضايا المتعلقة بهذه المشروعات.

وتتعدد مصادر التمويل الخاصة بالمشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة، منها البنك الزراعي المصري والذى يقوم بتمويل العديد من المشروعات الصغيرة إما بدون فائدة أو بفائدة صغيرة في حالة استخدام مصدر من مصادر الطاقة البديلة ، وكذلك البنك الأهلي المصري والذى قام بتخصيص محفظة مالية ضخمة لتمويل هذه المشروعات والذى يقوم بتمويل قروض للمشروعات التجارية والزراعية بقيمة تمويلية تصل الى 3 مليون جنيه في

J. Agric. & Env. Sci. (Damanhour University) 2023, 22(3): 223-240
Print: ISSN 1687-1464 Online: 2735-5098

حالة استيفاء متطلبات القرض وقد طور البنك الأهلي المصري منتجًا ماليًا رئيسيًا للاقتصاد الأخضر للشركات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في مجال الأعمال التجارية الزراعية.

وفي عام 2017 تم إنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بقرار رئيس مجلـــس الوزراء رقـــم 947 والمعدل بالقرار رقم 2370 لسنة 2018 وقد حل الجهاز محل الصندوق الاجتماعي للتنمية والذي تم إنشاؤه في 1991، ويركز الدعم المالي الحالي للجهاز على المشروعات التجارية الزراعية مثل تعبئة التمور وتربية الأغنام وقد قام الجهاز بتمويل 5,506 مشروعاً صغيراً ومتناهي الصغر بمحافظة مطروح خلال الفترة من 1991 حتى 2022 قامت بخلق 8007 فرصة عمل ما بين ذكور وإناث.

كما توجد العديد من المبادرات التمويلية الأخرى في مجال الأعمال الزراعية ومنها جمعية رجال أعمال الإسكندرية وتمثل الأعمال الزراعية 18% من الحافظة التمويلية الخاصة بها، ومبادرة تنمية لخدمات المشروعات متناهية الصغر والتي تأسست في عام 2007 ، تساهيل للتمويل ويمثل في المتوسط 10 % من محفظتها هي الأعمال التجارية الزراعية (معظمها أنشطة الثروة الحيوانية) والتي تشتهر في الغالب بمنتجات قروض النانو الخاصة بهم والتي هي مجرد قرض يبدأ من 500-3000 جنيه مصري ويتم صرفه رقميًا عبر تطبيقات الهاتف المحمول، مدة هذا القرض 90 يومًا. وأخيرا شركة تمويلي للمشروعات الصغيرة والتي تقدم حلول تمويلية للمشروعات متناهية الصغر تبدأ من 100.000 جنيه مصري بفائدة سنوية 28-30% كما توفر مؤسسة تمويلي للتمويل الأصغر إمكانية الوصول إلى تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، حيث يمثل قطاع الأعمال الزراعية 11% في المتوسط من محفظتها.

وتواجه المشروعات الصغيرة في مصر بعض التحديات والذى قامت بإستعراضها (جيهان 2020) والتي تتلخص في الآتي: مشكلة التمويل حيث تعتبر معظم البنوك أن هذه المشروعات عالية المخاطرة وتتطلب عديد من الضمانات التي تكون غير متوفرة، ومشكلة تسويق المنتجات في الداخل أو الخارج نظراً لصعوبة الوصول لهذه الأسواق أو صعوبة استيفاء المتطلبات خاصة في حالة الرغبة في التصدير للخارج، وإرتفاع رسوم الضرائب والتأمينات، ووجود قصور في الدعم الفني والتكنولوجي لهذه المشروعات حيث تعتمد في غالبيتها على تكنولوجيا متواضعة، ونقص العمالة المدربة كما يمثل تدريب هذه العمالة تكلفة إضافية على أصحاب المشروعات، وأخيراً صعوبة المنافسة مع المشروعات الكبيرة.

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في التعرف علي الدور الذي تقوم به المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة الفقر والبطالة وزيادة الدخل ومستوى المعيشة من وجهة نظر أصحاب هذه المشروعات. والتعرف علي الدور الذي تقوم به في مواجهة إتساع دائرة الفقر والبطالة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور المشروعات الزراعية الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة في ضوء مفهوم التنمية المستدامة من خلال ما يلي:

1- بيان مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في توليد فرص العمل وتنمية رأس المال البشرى.

2- بيان مدى مساهمة المشروعات الصغيرة في تنمية الكفاء الإنتاجية.

3- بيان دور المشروعات الصغيرة في تحسين المستوى المعيشي لأصحاب هذه المشروعات بمحافظة مطروح.
4- بيان دور المشروعات الصغيرة في إحداث تنمية بيئية وتسويقية ، بالاضافة إلى تنمية إستغلال رأس المال النقدي

فرضيات الدراسة:

1- وجود علاقة طردية ما بين المشروعات الزراعية الصغيرة وتوفير فرص العمل وتنمية رأس المال البشرى.
2- وجود علاقة طردية ما بين المشروعات الزراعية الصغيرة وتنمية الكفاء الإنتاجية.
3- وجود علاقة طردية ما بين المشروعات الزراعية الصغيرة وتحسين المستوى المعيشي للأسر.
4- وجود علاقة طردية ما بين المشروعات الزراعية الصغيرة وتنمية الشبكات التسويقية، وتنمية رأس المال النقدي والتنمية البيئية.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في كون المشروعات الصغيرة والمتوسطة موضوع الساعة على الساحة الاقتصادية في مصر، كما أن الدراسة تساهم في تحديد مدى مساهمة هذه المشروعات في الحد من مشكلتي البطالة والفقر، كما تساعد في دعم واتحاذ القرار في مجال التخطيط لتحديد الاستراتيجية الانسب في مجال تنمية المشروعات الزراعية الصغيرة خاصة في المناطق الصحراوية.

متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة :تتمثل في الجنس، المستوى التعليمي، الحالة التعليمية، طبيعة المشروع، عدد أفراد الأسرة، العمر.

المتغيرات التابعة :تتمثل في دعم التنمية المستدامة، معالجة ظاهرة الفقر والحد من البطالة وتحسين الوضع المعيشي للأسر المستفيدة من خلال التركيز على ما يلي :تنمية رأس المال، فرص العمل لأفراد الأسرة، الاستهلاك والادخار، وتحسين البيئة.

التعريفات الإجرائية:

المشروع الصغير: هو كل شركة أو منشأة فردية لا يقل رأس مالها المدفوع عن 50 ألف جنيه ولا يتجاوز المليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين عن 50 عاملا وذلك طبقا لقانون تنمية المشروعات الصغيرة رقم 141 لسنة 2004، أما طبقا للبنك المركزي المصري فإن المشروع الصغير يقل فيه عدد العمال عن 200 عامل ورأس المال المدفوع يتراوح من 500 ألف جنيه إلى 5 مليون جنيه في المشروعات الصناعية وإلى 3 مليون جنيه للمشروعات غير الصناعية (وزارة التجارة والصناعة 2017).

الفقر: عرف البنك الدولي الفقر على أنه العجز عن الوصول إلى حد أدنى من مستوى المعيشة أو أنه الحرمان من المتطلبات المادية للوفاء بأدنى الاحتياجات الإنسانية والتي تشمل الغذاء ولا يصف الفقر فقط من يفتقد إلى الدخل إنما يشمل الخدمات الصحية والتعليمية وفرص العمل (World bank 1990).

ويعرف خط الفقر على أنه تكلفة الحصول على السلع والخدمات الأساسية للفرد وتنقسم مكونات خط الفقر إلى: المكون الغذائي وطبقا لمنظمة الصحة العالمية وبرنامج العون الغذائي يمثل خط الفقر الغذائي إلى حد كبير كلفة البقاء على قيد الحياة أما المكون غير

J. Agric. & Env. Sci. (Damanhour University) 2023, 22(3): 223-240
Print: ISSN 1687-1464 Online: 2735-5098

الغذائي ويتم حسابه بعد تقدير خط الفقر الغذائي وفيه تتغاضى الأسر عن جزء من الإنفاق على الغذاء في سبيل توفير بعض الاحتياجات الأساسية مثل المسكن أو المواصلات. أما الفقر المدقع فهو يشير الى نسبة السكان التي تنفق أقل من خط الفقر الغذائي (سنية الفقى، 2016).

البطالة: تعرف البطالة على أنها عدد الأفراد القادرين علي العمل والباحثين عنه ولكن لم تتاح لهم الفرصة للحصول على عمل أو هو عبارة عن الأفراد الذين لم يحصلوا على عمل في مجال دراستهم أو خبرتهم أو مجال اختصاصهم ولم يحققوا أي نوع من أنواع الدخل المادي (سيد عاشور أحمد 2008). كما أن منظمة العمل الدولية تعرف العاطل بأنه الشخص الذي تجاوز سن معين ولم تتاح له فرصة للعمل بالأجر السائد وهو قادر على العمل ويبحث عنه وقد تم تحديد هذا السن على أنه يتراوح من 15 – 65 عاما.

ولقد تم توجيه بعض الانتقادات إلى التعريفات السابقة حيث أنها لا تأخذ في الحسبان كل من البطالة المقنعة والبطالة الجزئية للعمال الذين يعملون لساعات قليلة تصل إلى ساعة واحدة، كما أن هذا التعريف لا يربط بين العمل والإنتاجية فالفرد يعتبر في تعداد العاملين حتى لو لم ينتج، يأخذ التعريف في الإعتبار الأشخاص الذين يبحثون عن عمل ويتجاهل الأفراد الذين لا يبحثون عن عمل كما أنه يتجاهل الأفراد الذين يعملون في أعمال هامشية أو أعمال غير مشروعة (طاهر أحمد وأحمد السعودي، 2008).

بلغت نسبة البطالة في مصر طبقا لأخر تقرير للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء إلى 13.2% وهي نسبة مرتفعة وتعنى أن هناك أكثر من 3.5 مليون عاطل عن العمل. وكحل لهذه المشكلة توفر عملية إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة إسهاما في تحفيز هذه المشروعات وبالتالي المساهمة في خلق فرص عمل في القطاع الخاص للفئات الأكثر عرضة للتهميش في المجتمع كالنساء والشباب وأيضا القرى والمحافظات الفقيرة. وهذا ما نراه طبقا لتقرير البنك الدولي الدولي حول إقراض المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فإنه في يونيو2013، قد خلقت هذه المشروعات عددا من فرص العمل كانت حوالي 84739 وظيفة منها 15302 في المشروعات الصغيرة و69437 في المشروعات متناهية الصغر. وطبقا للتقرير أيضا مثلت النساء 25% من نسبة المنتفعين من هذه المشروعات وأيضا وصلت هذه المشروعات إلى محافظات مصر الأكثر فقراً والأكثر نسبة في معدل البطالة في صعيد مصر تحديث البيانات لان هذه التقرير قديم جدا والارقام الحديثة تختلف عن ذلك

التنمية المستدامة: تتعدد تعريفات التنمية المستدامة إلا أنها تتفق على أنها تتحقق نتيجة تفاعل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والبعد المؤسسي والبشري وتهدف التنمية المستدامة إلى التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية من خلال ثلاثة أنظمة هي: نظام حيوي للموارد، و نظام اقتصادي، و نظام اجتماعي. وقد قدمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) تعريفاً أوسع للتنمية المستدامة بأنها " إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغيير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية، ولا تؤدي إلى تدهور البيئة وتتسم بالفنية والقبول".

J. Agric. & Env. Sci. (Damanhour University) 2023, 22(3): 223-240
Print: ISSN 1687-1464 Online: 2735-5098

مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على مصادر البيانات التالية:

1- مصادر ثانوية :وهي عبارة عن الادبيات والدراسات التي كتبت في مجال البحث مثل الفقر والبطالة والمشاريع الصغيرة - إضافة الى بيانات من جهاز المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ومديرية الزراعة بمطروح.

2- مصادر أولية : من خلال إستبيان لعينة من أصحاب المشروعات الصغيرة بمنطقة الدراسة

الدراسات السابقة:

أشار الأسرج عام **2010** في دراسته أن العوائق التي تحد من دور المشروعات الصغيرة في القضاء على البطالة وتوفير فرص العمل تتلخص في الآتي: ضعف رغبة وقدرة الشباب العاطلين عن العمل على المبادرة وإنشاء المشروعات، وبيئة الأعمال غير المناسبة في الدول العربية، والتكلفة المرتفعة لبرامج التدريب الخاصة برفع روح المبادرة الفردية، وعدم استمرارية البرامج في توفير الدعم الفني المكثف المطلوب، والبرامج المنحازة من غير قصد.

وفي دراسة للمشروعات الزراعية الصغيرة (مشاتل الزهور) **في تنزانيا قام بها Kazungu وآخرون عام 2014** لدراسة تأثير هذه المشروعات على الحياة المعيشية للسكان المحليين. أوضحت نتائج الدراسة أن 65% من عينة الدراسة يمكنهم توفير 3 وجبات يوميا بالاعتماد على هذا النوع من المشروعات كما أن 55% يسكنون في منازلهم الخاصة ، كما أن 70% من عينة الدراسة قد تغيرت حالتهم الصحية إلى الأفضل عن طريق قدرتهم على تلقى الخدمات الصحية نتيجة كسبهم من هذه المشروعات إلا أن الأغلبية العظمي أي نحو 60% أجمعت على أن العائد من هذا النوع من المشروعات لم يسمح لهم بالحصول على خدمات تعليمية أفضل.

وفي دراسة قام بها Fiseha and Oyelana 2015 بجنوب أفريقيا أوضحوا أن المشروعات الصغيرة تلعب دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية للدول النامية حيث تعتبر أحد الحلول لتوفير فرص العمل خاصة للسيدات والشباب وأصحاب الهمم والعائلات الريفية والتي تمثل النسبة الأكبر من البطالة في الاقتصاديات الناشئة. بالإضافة أن زيادة فرص العمل أدت إلى نقص في معدل الجريمة والتي تعتبر من أهم المشاكل الموجودة بجنوب أفريقيا. ويؤدي خلق فرص العمل في المناطق الريفية إلى إيجاد توازن في النمو الاقتصادي في المناطق الريفية البعيدة. كما أوضحت الدراسة أن أهم المشاكل التي تعيق هذه المشروعات في تحقيق التنمية الاقتصادية هي صعوبة الحصول على التمويل خاصة في المناطق الريفية، البيروقراطية واللوائح والقوانين التي تعيق من دور المشروعات الصغيرة وخاصة المتعلقة بتحصيل الضرائب، نقص الخبرة الفنية والإدارية في تشغيل المشروعات الصغيرة.

وفي دراسة لحسن وأحمد عام 2016 في باكستان عن دور المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في خلق فرص العمل وزيادة الدخل. قامت هذه المشروعات الصغيرة بخلق فرص عمل بمعدل 4.75 عامل لكل مشروع كما وجد علاقة خطية قوية بين المبيعات وعدد العمال بكل مشروع، كما تناولت الدراسة أيضا معدل الدخل في هذه المشروعات الصغيرة بالنسبة للعاملين بها وكذلك أصحاب العمل.

J. Agric. & Env. Sci. (Damanhour University) 2023, 22(3): 223-240
Print: ISSN 1687-1464 Online: 2735-5098

وفي دراسة لسرحان سليمان عام 2016، عن مساهمة المشروعات الصغيرة في التنمية الاجتماعية والمعيشية تبين أن المؤسسات الصغيرة تعمل على إحداث تطورات على المستوى الاجتماعي ويمكن حصر الدور الاجتماعي لهذه المؤسسات في النقاط التالية: القضاء على البطالة من خلال توفير فرص العمل، الحد من ظاهرة النزوح الريفي وذلك من خلال إنشاء بعض المشاريع في المناطق الريفية أو النائية، وبالتالي تقريب فرص التشغيل من سكان تلك المناطق الريفية وفي هذا الصدد يمكن للمؤسسات الصغيرة أن تحقق ما يلي: (1) القضاء على المشكلات الاجتماعية. (2) تحسين مستوى المعيشة في الريف. (3) الاستغلال الأمثل للطاقات المادية والبشرية. (4) الاستغلال الأمثل للموارد المحلية.

وفي دراسة سناء عبد الغنى 2020 والتي تهدف الى إيضاح دور المشروعات الصغيرة في تحسين نسبة البطالة والدخل القومي، إستخدمت الدراسة المنهج الإستقرائي والتحليل الرياضي حيث قامت بدراسة العلاقات ما بين المساحات المنزعة لنخيل البلح بواحة سيوة والإنتاجية وعلاقته بالبطالة والدخل القومي وذلك بعد الرجوع إلى مصادر وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء خلال الفترة (2004-2018) وقد أظهرت النتائج ثبات إنتاجية الفدان والنخلة في أول عامين خلال الفترة (2004-2018) ثم بدأت في التناقص حتي (2007) وحدث بعد ذلك ثبات نسبي حتي (2014) وذلك بسبب تداعيات أحداث يناير (2011) وما يتبعها من قلة رأس المال المستثمر، ومن (2015-2018) حدثت طفرة هائلة في إنتاجية الفدان وانتاجية النخلة ونتج عن ذلك انخفاض معدلات البطالة عما كانت عليه في (2004) حيث بلغت 10.3 % واستمرت في التذبذب حتي وصلت إلي أقل نسبة سنه 2018 حيث بلغت 9.9 % وكانت أهم توصيات الدراسة: (1) العمل على تشجيع وتحديث عمليات تصنيع وتعبئه التمور، والإهتمام بدراسة كيفية التخلص من الآفات والحشرات التي تصيب النخيل والبحث على أفضل الطرق لعلاجها فنياً واقتصاديا. (2) تطوير وتطهير الري والصرف.

وفي دراسة Endris and Kassegn عام 2022 عن دور المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في التنمية المستدامة في أثيوبيا. استعرضت الدراسة الدور الذي تلعبه هذه المشروعات في توفير فرص العمل والتقليل من حدة الفقر خاصة بين السيدات والشباب كأحد أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة. كما كان لهذه المشروعات دور في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى (الهدف 8: توفير العمل المناسب والنمو الاقتصادي، الهدف 1: لا للفقر، الهدف 2: القضاء على الجوع، الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسئول، الهدف: المساواة بين الجنسين، الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية التحتية). إلا أن هذه المشروعات تواجه بعض التحديات منها صعوبة الحصول على التمويل وضعف البنية التحتية.

دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر:

فى عام 1991 بدأت تجربة المشروعات الصغيرة في مصر من خلال البرنامج المصري لتشجيع المشروعات الصغيرة، والذي مول نحو 86 ألف مشروع حتى عام 1998 منها 45 ألف مشروع صغير ، ثم شهدت المشروعات الصغيرة تطورا كبيرا في مصر بما يسهم بشكل كبير في الاقتصاد القومي خاصة في ظل وجود رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030، والتي تهدف الى تعزيز الاقتصاد المصري ودعم دور المشروعات الصغيرة

J. Agric. & Env. Sci. (Damanhour University) 2023, 22(3): 223-240
Print: ISSN 1687-1464 Online: 2735-5098

والمتوسطة. ومن هنا يمكن التعرض الى أهمية دور تلك المشروعات في التنمية الاقتصادية في مصر والتى تناولتها دراسة (**عباس 2020**) من خلال الآتي:

(1) مساهمة المشروعات الصغيرة في الناتج المحلى وتوزيعها على القطاعات الانتاجية المختلفة:

تبلغ مساهم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة بحوالي 80%من الناتج المحلى في مصر، ووفقا لإحصائية صادرة عن البنك المركزي المصري، تمثل منها الصناعات التحويلية 51% ، ويليها الشركات العاملة في مجال تجارة الجملة والتجزئة بنسبة40%، وباقي الشركات الصغيرة والمتوسطة موزعة على قطاع السياحة والتشييد والبناء والصحة والزراعة وغيرها .وهذا ليس مؤشر جيد، فالتوسع في جميع القطاعات بنسب متقاربة مطلوب وصحي بغرض التنوع ودعم هيكل الاقتصاد والصناعة المصرية **أي أنها موزعة على القطاعات الانتاجية كما يلي:-**

- **القطاع الصناعي:** تمثل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر نحو 87%من إجمالي حجم المشروعات الصناعية مقارنة بنحو 11% للمشروعات المتوسطة، وتتركز المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في الصناعة التحويلية، حيث يتم تحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية أو وسيطة تستخدم في انتاج سلع أخرى.
- **القطاع التجاري**: تمثل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ما نسبته 46,7 ٪ من إجمالي المؤسسات التجارية، وتشمل المحلات التجارية بشكل كبير، ومكاتب الوسطاء التجاريين، وغيرها من الأنشطة التجارية.
- **قطاع الخدمات** :حوالي 39,9 ٪ من إجمالي مؤسسات الخدمات هي الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر .ويشمل قطاع الخدمات هنا المطاعم والمقاهي ومراكز الإصلاح المتخصصة.

(2) الأداء التصديري للمشروعات الصغيرة :

إن أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضعيف جداً من ناحية التصدير للأسواق الخارجية، إذ لا تتجاوز نسبة المشروعات المصدرة 6%من إجمالي المشروعات، بينما تقوم المشروعات الأخرى بتلبية متطلبات السوق المصرية فقط، في حين تصل تلك النسبة إلى نحو 60%في الصين، 56%في تايوان، 70%في هونج كونج،43 % في كوريا الجنوبية، وهو ما يؤكد على القدرات الكامنة غير المستغلة للصناعات الصغيرة في مصر، والتي تلعب دوراً حاسما في زيادة الصادرات المصرية (أحمد عمر حسن 2019)

(3) عدد العاملين بالمشروعات الصغيرة:

عادة ما تكون المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر أكثر عمالة من كثافة رأس المال؛ وبالتالي فهي تلعب دوراً كبيراً في توظيف عدد كبير من العاطلين، حيث تساهم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بنحو 75 ٪ من إجمالي العمالة في القطاع الخاص، وحصة تصل إلى % 99 في بعض القطاعات .كما تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 58 ٪ من إجمالي العمالة في مصر تمت من خلال العمل بالقطاع غير الرسمي في شكل مشروعات متناهية الصغر ومشروعات صغيرة، وبحصة تصل إلى 70 ٪ بين العمال في المناطق الريفية مقابل 43 ٪ في المناطق الحضرية. كما تحقق المشروعات الصغيرة سلسلة كبيرة من الفوائد التنموية التي يصعب حصرها في أرقام محددة (أحمد عمر حسن 2019).

J. Agric. & Env. Sci. (Damanhour University) 2023, 22(3): 223-240
Print: ISSN 1687-1464 Online: 2735-5098

يستهدف البحث الذي قام به عبد الرحمن 2020 تحسين الوضع الراهن وأداء المشروعات الزراعية الصغيرة من خلال التعرف على المعوقات التي تحول دون مساهمتها في تحقيق أهداف استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030، والتركيز على أثر تمويل المشروعات الزراعية الصغيرة من قبل المؤسسات التمويلية المختلفة مما يساعد الحكومة في توجيه الدعم لهذ ه المشروعات في مصر ومحافظة سوهاج خصوصا. وقد توصلت الدراسة الى أنه توجد علاقة معنوية بين تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمشروعات الصغيرة بعينة الدراسة في محافظة سوهاج عام 2019 /2020. إذ بلغت قيمة المتوسطات الحسابية للآراء نحو 2.607 ، 2.602 ، 2.606 لكل من الذكور، الإناث، والإجمالي على الترتيب .وكان الدور الأبرز للمشروعات في التنمية الاجتماعية، يليه التنمية البيئية، وأخيراً التنمية الاقتصادية وبناء على النتائج فقد أوصي البحث بضرورة خفض تكلفة ومخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل فرص تسويق ونفاذ منتجات المشروعات الصغيرة إلى الأسواق، وضع معايير مثل خبرة مسبقة في مجال انتاج وإدارة المشروعات لاختيار المشروعات ، دراسة امكانيات وموارد كل قرية لمعرفة احتياجاتها من المشروعات لتحديد الفجوات السوقية والاستفادة من الموارد المتاحة، إعداد دورات تدريبية في الإدارة والتسويق لأصحاب المشروعات وإعادة صياغة آليات تقديم القروض والدعم الفني للمشروعات لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية " التنمية المستدامة "في مصر.

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة في معرفة واقع المشروعات الزراعية الصغيرة بمحافظة مطروح ومدى تحقيقها للأهداف التي أنشأت من أجلها في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة وتحسين الوضع المعيشي للأسر وذلك من خلال استطلاع ومعرفة اتجاهات أصحاب هذه المشاريع من خلال جمع أكبر قدر ممكن من البيانات والمعلومات. حيث تم التعامل مع هذه البيانات وتحليلها بأسلوب التحليل الوصفي بإستخدام برنامج الحزم الاحصائية (XLSTAT) والوصول الى إجابات أسئلة الدراسة، واشتملت منهجية الدراسة على الجوانب التالية:

1- مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من أصحاب المشروعات الصغيرة بمحافظة مطروح والخاصة بمشروعات إنتاج زيت الزيتون، مزارع الدواجن، وحدات تصنيع التمور. وعددها كالتالي 1081 مزرعة دواجن، 46 معصرة زيتون و11 محطة لفرز وتعبئة التمور. تم الحصول على هذه البيانات من مديرية الزراعة بمطروح.

2- عينة الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة من أصحاب المشروعات الصغيرة لنسبة 10 % على الأقل من إجمالي مجتمع الدراسة بواقع 8 معاصر زيتون، 100 مزرعة دواجن، 3 محطات فرز وتعبئة التمور وكانت عينة الدراسة مقتصرة على واحة سيوة نظراً لتواجد هذا النشاط فقط في واحة سيوة. وقد تم أخذ العينة بصورة عشوائية ممثلة لجميع مراكز المحافظة حتى تعكس رأى المجتمع من مناطق مختلفة.

3- أدوات الدراسة:

عبارة عن استبيان تم تطويره لتخدم أغراض هذا البحث وقد اشتملت على مجموعة من الأسئلة لتغطى الأجزاء التالية:

J. Agric. & Env. Sci. (Damanhour University) 2023, 22(3): 223-240
Print: ISSN 1687-1464 Online: 2735-5098

الجزء الأول :ويتعلق بالخصائص الديموغرافية والشخصية لأصحاب المشروعات.
الجزء الثاني: عبارة عن أسئلة تتعلق بالمشروع.
الجزء الثالث: ويتعلق بقدرة المشروع على دعم التنمية المستدامة والحد من الفقر والبطالة وتحسين الوضع المعيشي للأسر.

4- تحليل البيانات:

لمعرفة أثر المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة ومعرفة اتجاهات أصحاب المشروعات في هذا الموضوع قام الباحث باستخدام برنامج الحزم الاحصائية (XLSTAT) وتم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

تحليل نتائج الدراسة:

أولا: الخصائص الديموغرافية والشخصية للمستفيدين ويتألف هذا الجزء مما يلي:

1- توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

تشير النتائج إلى وجود تفاوت كبير في أفراد العينة حسب الجنس حيث وصلت نسبة الذكور إلى 96.4 % ويرجع هذا التفاوت إلى طبيعة المجتمع والتي يسودها الأعراف والتقاليد القبلية حيث يتولى الرجال الإنفاق على الأسرة وتحمل كافة الأعباء المالية، جدول رقم (1).

جدول (1) التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	%
ذكر	107	96.4
أنثى	4	3.6
المجموع	111	100

تشير النتائج الواردة بالجدولرقم (2) إلى أن حوالي 50% من أصحاب المشروعات الصغيرة في المحافظة يقعون ضمن الفئة العمرية (31-40 سنة) وربما ذلك بسبب قدرتهم على الإنتاج أو للأعباء المالية الجديدة التي تترتب عليهم في هذا العمر ويأتي بعد ذلك أصحاب المشروعات في الفئة العمرية 40-51 سنة ثم تليهم الفئة العمرية من 20- 30 سنة مما يدل على إقبال فئة الشباب على هذه المشروعات وخاصة مشروعات الدواجن والتي حدث بها ارتفاع كبير في أسعار الدواجن مما مثلت فرصة لهم لتحقيق مكسب سريع ، ثم تلتها الفئة من 51 – 60 سنة وهم في الغالب من العاملين في القطاع الحكومي أو الخاص ويبحثون عن مصدر دخل إضافي وتأتى في المرتبة الأخيرة الفئة العمرية أكبر من 60 عاما.

جدول (2) التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب العمر

السن	التكرار	%
30-20	11	10.0
40-31	55	49.5
51-40	33	29.7
60-51	9	8.1
فوق 60 سنة	3	2.7
المجموع	111	100

J. Agric. & Env. Sci. (Damanhour University) 2023, 22(3): 223-240
Print: ISSN 1687-1464 Online: 2735-5098

3- توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:

يتضح من جدول رقم (3) أن غالبية أصحاب المشروعات الصغيرة تتركز ضمن فئات التعليم المتوسط والجامعي حيث تشكلان معاً نسبة 61.2 % ويرجع ذلك إلى عدم وجود فرص عمل لهذه المؤهلات داخل المحافظة سواء بالقطاعين العام والخاص مما يدفعهم للبحث عن مصدر رزق اخر ، كما لاحظ الباحث كثير من أصحاب المؤهلات العليا حتى الموظفين يبحثون عن مصدر رزق اخر وذلك ناتج عن تدنى الرواتب الحكومية وذلك يخالف ما وجده **العبدالله 2017** في الأردن لعدم إقبال حملة المؤهلات العليا على هذه المشروعات فالبحث عن فرصة عمل في القطاع العام أو الخاص تمثل مصدر دخل أفضل وتوفر وضع اجتماعي أفضل من وجهة نظرهم.

جدول (3) التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرارات	%
أمي	1	0.90
يقرأ ويكتب	20	18
إبتدائي	10	9
إعدادي	11	9.9
متوسط	47	42.3
جامعي	21	18.9
ماذا تعني	1	0.90
المجموع	111	100

(4) توزيع أفراد العينة على حسب حجم الأسرة:

تشير النتائج إلى أن حوالي 61% من عينة الدراسة تقع في الفئة من 5- 6 أفراد ا أفراد ، يليها في الاهمية فئة 3-4 أفراد بنسبة بلغت حوالي 37% ويرجع ذلك إلي أن هذه المشاريع تستهدف هذه الفئات من الأسر لتوفير مصدر دخل اضافي لمساعدة الأسرة في الوصول الى أوضاع معيشية أفضل. ويأتي بعد ذلك الأسر التي حجمها من 1-2 فرد وذلك نتيجة لقلة الأعباء المالية والمعيشية أما حجم الأسرة فوق 6 أفراد جاءت كذلك في مشروع واحد فقط. ويرى الباحث أن في كثير من الأحيان لا يفصح صاحب العمل عن عدد الأفراد بشكل صحيح للخوف من فرض أي أعباء عائلية في حالة كان حجم الأسرة كبيراً.

جدول (4) التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب حجم الأسرة

فئات حجم الاسرة	التكرارات	%
2-1	1	0.90
4-3	41	36.9
6-5	68	61.2
أكبر من 6 أفراد	1	0.90
المجموع	111	100

(5) توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية:

تشير نتائج جدول رقم (5) إلي أن غالبية أصحاب المشروعات الصغيرة من المتزوجين بنسبة 90% وذلك نتيجة للأعباء المالية المتزايدة وسعيهم إلى توفير مصدر رزق آخر بينما كنت النسبة المتبقية 10% هي من العازبين وذلك لإعتماد أغلبهم على أسرهم في

J. Agric. & Env. Sci. (Damanhour University) 2023, 22(3): 223-240
Print: ISSN 1687-1464 Online: 2735-5098

توفير الاحتياجات اليومية في حين أن الحالات الاجتماعية الأخرى (أرمل ومطلق) لم تحظى بأي نسبة.

جدول (5) التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	%
أعزب	11	10
متزوج	100	90
مطلق	0	0
أرمل	0	0
المجموع	111	100

(6) توزيع أفراد العينة من حيث التفرغ للمشروع:

أوضحت النتائج الواردة بجدول رقم (6) أن غالبية أصحاب المشروعات متفرغين تماما للعمل في المشروع وهذا يتوافق تماما مع طبيعة هذه المشروعات حيث أن منشآت الدواجن تتطلب رعاية وعناية على طول الموسم وبالتالي لابد أن يكون صاحب المنشأة متفرغ تماما. يأتي بعدها أصحاب المشروعات المتفرغون لبعض الوقت حيث أن غالبيتهم لديهم أعمال أخرى ولكنهم يديرون هذه المشروعات بمواسم التشغيل وينطبق ذلك على مشروعات زيت الزيتون وكذلك محطات فرز وتعبئة التمور وترتبط هذه المشروعات بمواسم حصاد هذه المحاصيل. أما النسبة الأقل وهي 9% كانت من نصيب أصحاب المشروعات غير المتفرغين تماما للمشروع فبالتالي يتم إدارتها من قبل مدير متواجد بموقع المشروع.

جدول (6) التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب التفرغ للمشروع

التفرغ للمشروع	التكرار	%
متفرغ تماما	67	60.3
متفرغ لحد ما	34	30.6
غير متفرغ	10	9.01
المجموع	111	100

(7) توزيع أفراد العينة على حسب مجال العمل قبل المشروع:

تشير النتائج إلى أن غالبية أصحاب المشروعات بنسبة 62.3% لديهم خبرة سابقة في نفس مجال المشروع وذلك يدل على معرفتهم بكل تفاصيل المشروع وقدرته على الإيفاء بالمتطلبات المعيشية لهم ولأسرهم. أما النسبة الأقل فإنها أخذت بمبدأ المخاطرة بالبدء في المشروع بدون أي خبرة سابقة وقد اعتمدوا في ذلك إما على السوق أو بناءاً على نصائح من الأقارب والأصدقاء، جدول رقم (7).

جدول (7) التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب مجال العمل قبل المشروع

العمل قبل المشروع	التكرارات	%
في نفس مجال المشروع	68	61.3
في مجال غير مجال المشروع	43	38.7
المجموع	111	%

J. Agric. & Env. Sci. (Damanhour University) 2023, 22(3): 223-240
Print: ISSN 1687-1464 Online: 2735-5098

ثانيا :بيانات تتعلق بالمشروع والتمويل:

اهتمت الدراسة بالمشروعات الزراعية الصغيرة المنتشرة في المحافظة وهي مشروعات تربية الدواجن، معاصر الزيتون، ومحطات فرز وتعبئة التمور. وتقع جميع هذه المشروعات ضمن نطاق المشروعات الإنتاجية والقليل منها يقدم خدمات للمزارعين كمعاصر الزيتون حيث لا تقتصر فقط على العصر لصاحب المنشأة ولكنها تقوم بالعصر لصالح الغير أيضا. وفيما يلي أهم البيانات المتعلقة بهذه المشروعات:

1- ملكية المشروع:

تشير النتائج إلى أن الغالبية العظمى للمستجيبين للاستبيان هم ملاك لهذه المشروعات بمفردهم بنسبة 78.4% يليها 11.7% من هذه المشروعات كانت عبارة عن مشاركة بين فردين أو أكثر أما اخيرا فإن حوالي 10% من هذه المشروعات مؤجرة، جدول رقم (8).

جدول (8) التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب ملكية المشروع:

ملكية المشروع	التكرارات	%
مالك	87	78.4
مشاركة	13	11.7
ايجار	11	9.9
المجموع	111	%100

(2) ترخيص المشروع:

يشير جدول رقم (9) إلى أن غالبية المشروعات غير مرخصة بعدد 83 مشروعا وهم من مشروعات انتاج الدواجن، وبسؤالهم عن أسباب عدم الترخيص لمشروعات إنتاج الدواجن أشاروا إلى أن إجراءات الترخيص طويلة ومعقدة وتحتاج الى عدد كبير من الأوراق والمستندات ومنها ملكية الأرض حيث أن غالبية الأراضي في المنطقة هي وضع يد، كما أوضح البعض أن التكاليف كان لها الدور في عملية الترخيص. جاءت عدد المشروعات المرخصة 27 مشروعا وهي في الأغلب تشمل مشروعات معاصر الزيتون وتصنيع وتعبئة التمور بالإضافة إلى بعض مشروعات الدواجن. وقد أشار فرد واحد فقط أنه جارى إنهاء إجراءات الترخيص.

جدول (9) التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب ترخيص المشروع

وضع المنشأة القانوني	التكرار	النسبة
حاصلة على ترخيص مزاولة النشاط	27	24.3
غير حاصلة على ترخيص مزاولة النشاط	83	74.8
جارى إستخراج الرخصة	1	0.9
المجموع	111	%100

(3) مصادر تمويل المشروعات:

تبين من سؤال المبحوثين عن مصدر رأس المال المستخدم في إنشاء المشروع أن حوالي نصف المبحوثين أنشأ مشروعه برأس مال مملوك (ذاتي)، في حين أن حوالي 48% منهم أنشأ مشروعه بالمشاركة مع الغير بينما تبين أن 6 فقط من هذه المشروعات تم تمويلها من أموال الميراث الشرعي، ومشروع 1 فقط عن طريق منحة وجدير بالذكر أن هذا المشروع يتبع جمعة مدد لتنمية الزراعات الصحراوية وأن معصرة الزيتون تم منحها من

J. Agric. & Env. Sci. (Damanhour University) 2023, 22(3): 223-240
Print: ISSN 1687-1464 Online: 2735-5098

قبل الإتحاد الأوروبي لخدمة المزارعين بالمنطقة. فيما لم يكن هناك أي مشروعات تم تمويلها عن طريق القروض ويرجع ذلك إلى العادات والتقاليد والقناعة بأن القروض تعتبر مرفوضة من الناحية الشرعية والدينية، جدول رقم (10).

جدول (10) التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب مصدر رأس المال

مصادر التمويل	التكرار	النسبة
الميراث الشرعي	6	5.4
التمويل الذاتي	53	47.7
مشاركة مع الغير	51	45.9
منح	1	0.9
المجموع	111	%100

ثالثاً: بيانات تتعلق بدور المشروعات على بعض مؤشرات التنمية المستدامة وتحسين الوضع المعيشي.

يشير النتائج الواردة بجدول رقم (11) إلى مدى مساهمة المشروعات الصغيرة لدعم أهداف التنمية المستدامة من خلال العبارات الواردة والتي تعتبر من مؤشرات التنمية المستدامة وتدل على مدى قدرة المشروعات الصغيرة على تحقيق أهدافها حيث أوضحت النتائج ما يلي:

المشروعات الصغيرة كان لها قدرة عالية على خلق فرص عمل إما دائمة أو مؤقتة، كما أن كل هذه المشروعات الصغيرة قامت بتوفير فرص عمل لأفراد الأسرة بما فيها مالك المشروع لذلك كانت هذه النسبة عالية أما في حالة استبعاد مالك المشروع فإن هذه النسبة سوف تكون قليلة وقد يرجع ذلك إلى حجم المشروعات والمبالغ المستثمر فيها وكون هذه المشروعات أسرية وبالأخص مشروعات تربية الدواجن.

أما فيما يتعلق بمؤشرات رأس المال البشرى فإن النتائج تشير إلى أن المشروعات الصغيرة ساهمت في تدريب العاملين ورفع كفاءتهم، كما أن هذه المشروعات قد ساهمت في استقرار العمالة

أما بالنسبة لقدرة المشروعات الصغيرة على زيادة الكفاءة الإنتاجية، فإن غالبية هذه المشروعات تنتج منتج نهائي لا يحتاج إلى إعادة تصنيع، كما ساهمت هذه المشروعات في إستخدام التكنولوجيا الحديثة بدرجة ضعيفة وذلك يرجع إلى أن غالبية هذه المشروعات كانت لتربية الدواجن والتي يغلب عليها استخدام التكنولوجيا اليدوية واقتصر استخدام التكنولوجيا الحديثة على معاصر الزيتون. كما أبدى كل أصحاب المشروعات رغبتهم في تلقى الدعم الفني لما له من دور فعال في زيادة الانتاج.

J. Agric. & Env. Sci. (Damanhour University) 2023, 22(3): 223-240
Print: ISSN 1687-1464 Online: 2735-5098

جدول (11) دور المشروعات الصغيرة على بعض مؤشرات التنمية المستدامة

المؤشرات	عدد	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
توليد فرص العمل				
ساهم المشروع في خلق فرص عمل دائمة	46	41.4	0.41	0.49
ساهم المشروع في خلق فرص عمل مؤقتة	70	63.1	0.72	0.66
ساهم المشروع في خلق فرص عمل لأفراد الأسرة	111	100	2.18	0.75
تنمية رأس المال البشري				
ساهم المشروع في تدريب العاملين	60	54.1	1.94	1.02
ساهم المشروع في استقرار العمالة	87	78.4	1.87	0.54
تنمية الكفاءة الإنتاجية				
حقق المشروع توفير منتج نهائي	110	99.1	1.00	0.09
حقق المشروع توفير منتج وسطى	1	0.9	1.00	0.09
ساهم المشروع في استخدام التكنولوجيا الآلية	10	9	1.14	0.48
ساهم المشروع في تنمية طريقة الإنتاج	56	50.5	2.36	0.71
ساهم المشروع في دعم الرغبة في تلقى الدعم الفني ومدى المساهمة فيه	111	100	1.00	0
تنمية الشبكات التسويقية				
ساهم المشروع في فتح مسالك تسويقية متعددة	9	8.1	1.34	1.29
ساهم المشروع في تعدد جهات البيع	6	5.4	2.98	0.85
ساهم المشروع في توفير المنتج بأسعار مناسبة لفئات المجتمع	111	100	2.45	1.49
رأس المال النقدي				
ساهم المشروع في زيادة معدلات الإنفاق الأسري	111	100	1.00	0
ساهم المشروع في زيادة المدخرات	3	2.7	0.027	0.162
ساهمت إيرادات المشروع في التوسع في المشروع	6	5.4	0.054	0.22
التنمية البيئية				
ساهم المشروع في الاستفادة من المخلفات	111	100	1.81	0.38
ساهم المشروع في زيادة المعرفة بالقوانين البيئية المنظمة لعمل المشروع	42	37.8	1.37	0.48
تم تقييم الاثر البيئي للمشروع في جهاز شؤون البيئة	3	2.7	1.02	0.16

كما أظهرت النتائج ضعف قدرة المشروعات الصغيرة بمحافظة مطروح على فتح مسالك تسويقية جديدة أو التنويع في عمليات البيع ويرجع ذلك إلى أن الغالبية العظمى لعينة الدراسة من مزارع الدواجن والتي يغلب على تسويق منتجاتها البيع إلى تجار التجزئة، أما في حالة المشروعات الأخرى تنوعت طرق التسويق والبيع والتي وصلت إلى فتح أبواب التصدير كما في حالة مصانع التمور. كما أجمع أصحاب المشروعات الصغيرة أن مشروعاتهم أسهمت في توفير السلع التي ينتجونها بأسعار يمكن لجميع أفراد المجتمع توفيرها.

وبالنسبة لرأس المال النقدي فقد أظهرت النتائج أن المشروعات الصغيرة أدت الى زيادة الإنفاق على الأسرة من خلال توفير دخل ثابت لها، وجاء في المرتبة الثانية استخدام عائد الإيرادات في إجراء توسعات للمشروع وجاء أخيراً حفظ هذه الإيرادات كمدخرات يتم توفيرها.

وأخيرا أظهرت النتائج أن المشروعات الصغيرة كان لها دور بيئي مميز حيث أن جميع المخلفات الناتجة من هذه المشروعات يتم الاستفادة منها إما بإعادة تدويرها أو بيعها للغير لما تمثله من أهمية اقتصادية. بالرغم من وجود 3 مشروعات فقط من إجمالي 111 مشروع قامت بإجراء تقييم الأثر البيئي والذي يرجع إلى أن غالبية هذه المشروعات غير مرخصة إلا أن هذه المشروعات ساهمت بدرجة متوسطة في زيادة المعرفة لدى أصحاب هذه المشروعات بالقوانين البيئية المنظمة لعملهم.

التوصيات:

1- التوسع في إنشاء المشروعات الصغيرة لما لها دور في الحد من البطالة وتوفير فرص العمل مع مراعاة توفير مصادر تمويل بديلة لهذه المشروعات تلبى رغبات راغبي الاستثمار في هذا المجال.

2- العمل على تقديم الدعم الفني ودعم البرامج التي تعنى بهذه المشروعات لأهميتها في توفير فرص عمل جديدة.

3- العمل على اجتذاب الفئات العمرية المختلفة لبدء المشروعات الخاصة بهم وخاصة فئة الشباب من عمر 20 – 30 سنة عن طريق مرابحة تفضيلية وأقساط مريحة للبدء في تنفيذ أنشطتهم الخاصة.

4- عقد دورات متخصصة للسيدات في هذه المناطق لتعليم الحرف اليدوية حتى يكون لهن فرصة للبدء في مشروعات صغيرة تكون خاصة بهن.

5- إجراء العديد من البحوث والدراسات للوقوف على واقع هذه المشروعات وبالتالي التعرف على أهم المشاكل التي تواجههم

المراجع:

أولا: المراجع العربية:

- أحمد، سيد عاشور 2008. **مشكلة البطالة ومواجهتها في الوطن العربي**، مكتبة الأنجلو المصرية ص208.
- أحمد، طاهر - السعودي، أحمد. 2008. **البطالة المشكلة والحل**. المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 204 صفحة
- الأسرج، حسين عبد اللطيف (2010) **المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية.** جريدة الباحث. 8(8): 47-58
- العبد لله، شادي يوسف 2017. **دور المشروعات الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة للمستفيدين من قروض بنك التنمية والتشغيل في محافظة إربد**. Global Journal of Economic and Business – Vol. 3, No. 3, pp. 322 - 339
- الفقى، سنية 2016. **الفقر والسياسات الحكومية في مواجهته**. تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية. مركز الاهرام للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية ص 93-118
- حسن، أحمد عمر. **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري**. الحوار المتمدن، العدد 6403، نوفمبر 2019 متاح على الرابط التالي: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=654962&r=0

- سليمان، سرحان. **المشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية**. 2016 متاح على الرابط https://www.researchgate.net/profile/Prodr-Soliman/publication
- عباس، جيهان عبد السلام 2020. **دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر**. المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة بعنوان ": تمويل وإدارة مشروعات ريادة الأعمال وأثرها على التنمية الاقتصادية" ، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة.
- عبد الرحمن، إكرام أحمد السيد 2020.**دور المشروعات الصغيرة في تحقيق أهداف استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030في مصر** – دراسة ميدانية في محافظة سوهاج. المجلة المصرية للبحوث الزراعية. 98 (4)، 590 -612.
- عبد الغنى، سناء محمد 2020- **أثر دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بصناعة التمور بواحة سيوة وأثارها على تحسين نسبة البطالة والدخل القومي**. مجلة العلوم البيئية معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس المجلد التاسع والأربعون، العدد العاشر جزء (7) 429 -425
- وزارة التجارة والصناعة، جمهورية مصرالعربية،2017، **الاستراتيجية الوطنية والخطة التنفيذية للمشروعات الصغيرة** (٢٠١٨-٢٠٢٣)،القاهرة، ديسمبر٢٠١٧،ص٩-١١ https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=654962

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Endris E and A. Kassegn (2022), **The role of micro, small and medium enterprises (MSMEs) to the sustainable development of sub-Saharan Africa and its challenges: a systematic review of evidence from Ethiopia**. Journal of Innovation and Entrepreneurship. 11(20);1-18. https://doi.org/10.1186/s13731-022-00221-8
- World Bank, "Poverty: **World Bank Development Report**", Oxford University Press, 1990
- Egyptian Banking Institute (2009/2010). **Access to finance: Forms of Financing for SMEs in Egypt**, SME Unit Publications. Cairo: Egyptian Banking Institute.
- Hassan T and B. Ahmad (2016) **The Role of Micro Enterprises in Employment and Income Generation: A Case Study of Timergara City Dir (L) Pakistan**. Int J Econ Manag Sci 5: 318. doi:10.4172/2162-6359.1000318.
- Kazungu I, B. O. Ndiege, A. Mchopa and J. Moshi (2014) **Improving Livelihoods through Micro and Small Agribusiness**

J. Agric. & Env. Sci. (Damanhour University) 2023, 22(3): 223-240
Print: ISSN 1687-1464 Online: 2735-5098

Enterprises: Analysis of Contributions, Prospects and Challenges of Nursery Gardens in Arusha Tanzania. European Journal of Business and Management, 6(9):142-148

- Fiseha, G. G. and A. A. Oyelana (2015). **An Assessment of the Roles of Small and Medium Enterprises (SMEs) in the Local Economic Development (LED) in South Africa**. Journal of Economics, 6(3): 280–290. doi:10.1080/09765239.2015.11917

Small Agricultural Enterprises and Their Role in Supporting Sustainable Development in Matrouh Governorate

Shaymaa S. Elsadek[1], Mohamed S. Sarhan[2] and Gaber A. M. Ali[3]

.[1] Institute of graduate studies & Environmental Research, Damnhour University
.[2] Agricultural Economic Department, Desert Research Center, Cairo, Egypt
.[3] Agricultural Economic Department, Faculty of Agriculture, Damnhour University

Abstract

This study attempted to shed light on small projects in Matrouh Governorate and their role in supporting sustainable development, reducing poverty, and improving the standard of living. To achieve this goal, a questionnaire was developed for this purpose. The study showed that animal production projects, especially poultry, accounted for the largest percentage of these projects, followed by olive presses and finally date factories.

The results of this study demonstrated the ability of small projects to provide either permanent or temporary job opportunities, as well as increasing family income and thus improving the standard of living, in addition to providing the products of these projects in their workplaces at prices that suit everyone. Regardless of the extent to which these projects know the environmental laws regulating their work, these projects have high efficiency in waste disposal.

The study recommended the need to attract all age groups to start establishing their own projects while providing alternative and innovative financing solutions. The study also recommended the need to provide the necessary training for these projects, as well as training women in some handicrafts.

Keyword: Small Enterprises, Sustainable Development, Poverty, Unemployment, Matrouh Governorate.